عدم جواز حذف نون الرفع
في الأفعال الخمسة بلا عامِل

أ.د. ممدوح محمد خسارة(*)

تمهيد:

تكاثَرت الدَّعوَات في العصر الحديث لتسهيل النحو وتيسيره، أو لتسهيل تعليم النحو وتيسيره وَفْقَ عبارة بعضهم. وقد أُلِّفت كُتُب لهذا الغَرض، وشُكِّلت لجان وعُقدت ندوات ومؤتمرات(١)، ولم تحقِّق تلك الكتب ولا الندوات والمؤتمرات للخبراء والمختصِّين ما هو ذو بال كبير في هذا المَسْعى. اللهُمَّ إلا الفصل والتفريق بين النحو التعليمي الذي ينبغي له أن يدرِّس القواعد النحويّة الأكثر شيوعًا وتوارُداً في كل باب من أبواب النحو، وبما يلائم عامَّة المتكلِّمين وغير المختَصِّين، وبين النحو العِلْميّ الذي ينبغي عليه أن يتعمَّق في بحث القواعد والأحكام بتفصيلاتها وتعليلاتها، على ما تتطلَّبه حاجات

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) ينظر مثلاً: كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى سنة (١٩٣٧) - تقرير لجنة تيسير قواعد النحو في وزارة المعارف المصرية (١٩٣٨) - تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف سنة (١٩٨١)، وتيسير النحو سنة (١٩٨٦) - مؤتمر تيسير تعليم النحو في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة (٢٠٠٢)...

المختصين والباحثين المحقِّقين، ليتمكَّنوا من الاعتماد عليها في دَرْس ما يَجِدُّ من تراكيب وأساليب في أيامهم، للنظر في إمكان تصحيح تلك العبارات والتراكيب أو تخطئتها، بما يتوافق ومنظومة اللغة العربيّة، لتسلَم هذه المنظومة عامَّة، والنظام النّحوي فيها خاصَّة، من التخلخل أو التصدُّع ممَّا لا يجعله مُحْتَكَماً في ضبط لغتنا وحمايتها والمحافظة عليها.

وفي إطار مساعي التسهيل والتيسير ظهرت اجتهاداتٌ وتقريرات تحتاج إلى نظر وإعادة نظر ومزيد من التفحُّص والتدقيق قبل إطلاقها والتَّرَخُّص فيها.

سوف يناقش بحثنا واحدةً من تلك الاجتهادات التي لَهَجَ بها بعض اللغويين المعاصرين، وهي جواز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة دون عامل نصبٍ أو جَزْم.

١ – المسألة بين المظهر والجذور:

ذهب بعض دُعاة التيسير والتسهيل إلى جواز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة دون عامل نصبٍ أو جَزْمٍ، كأنْ يُقال مثلاً: (قد لا تسافروا هذا اليوم...، وربما تغادري غداً)، بدلاً من أن يُقال: (قد لا تسافرون اليوم...، وربما تُغادِرين غداً) كما يقتضي القياس.

وقد جاء نصّ قول بعض هؤلاء اللغويِّين المعاصرين كما يلي:« حَذْفُ هذه النون تُوْسِعَةٌ وتيسير على المتكلِّمين، مع الاعتداد بأن الأفصح ثبوتها عند تجرُّد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد»[٢].

(٢) هذا نص قرار لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المبني على بحث للعضو الدكتور أمين السيد. وقد رُفع هذا القرار إلى مؤتمر مجمع القاهرة في الدورة (٦٠) لسنة (١٩٩٤)، ولكن المؤتمر أَرْجأ النظر فيه إلى دورات لاحقة، إلا أنني لم أقف على أن مؤتمر القاهرة قد أَقرَّه حتى الدورة (٦٨) لسنة (٢٠٠٢). ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة – كتاب «في أصول اللغة» ٤: ٢٥٥، ٦٠٦.

ومن المعروف أن القاعدة والحُكم في ذلك هو ما أورده سيبويه وأجمع عليه النحاة من بعده حول إعراب الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المؤنثة المخاطبة التي يعبِّر عنها سيبويه (بتثنية الأفعال المضارعة وجمعها)، ويعبِّر عنها آخرون (بالأمثلة الخمسة)، حيث قال: «فَجَعَلُوا إعرابه في الرفع ثبات النون... فأَثْبتوها في الرفع، وحذفوها في الجَزْم، ووافق النَّصْبُ الجزمَ في الحذف... وذلك قولك: هما يفْعلان، ولم يَفْعلا ولن يَفْعلا...وهم يَفْعلون ولم يَفْعَلُوا، ولن يَفْعلُوا»[٣] .

لم يصل إلينا أن ثمَّة من النحاة المتقدمين مَن زاد على هذا الحُكْم أو استدرك.

ولَعَلَّ جذور هذه الظاهرة تعود إلى ما عَرَض له ابن جني من المتَقَدِّمين (٣٩٢) هـ. حيث قال: «سألتُ أبا عليّ رحمه الله عن قوله:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكي وَجْهَكِ بالعَنْبَر والمِسْك الذَّكي

فخُضْنا فيه، واستقرَّ الأمر فيه على أنَّه حذَفَ النون من (تبيتين)، كما حذفَ الحركة للضرورة في قوله:

فاليومَ أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا واغِل

كذا وَجَّهْتُه معه، فقال: فكيف تصنع بقوله (تُدْلُكي)؟ قلت: نجعله بدلاً من (تبيتي) أو حالاً، فاطْمَأنَّ الأمرُ على هذا»[٤]، أي كما سَكَّن المضارع (أَشْرَب) في البيت، ولا مسوِّغ لذلك إلا الضرورة، حَذَفَ النون من المضارعَيْن (تبيتين وتَدْلُكين) للضرورة[٥].

(٣) سيبويه - الكتاب ١: ١٩ - ٢٠.

(٤) ابن جني - الخصائص ١/ ٣٨٨.

(٥) نص عبارة سيبويه في هذا البيت:«وقد يُسَكِّن بعضهم ويُشِمّ، وذلك قول الشاعر: (فاليوم =

توقَّف ابن جني عند هذا الحدِّ في الظاهرة وهذا البيت فحسب.

ثم جاء ابن مالك فقال في شرح الكافية الشافية له، باب الأفعال الخمسة، إعراب ما اتصل به من الفعل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة: «وإذا اتصل بالفعل المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فعلامة رَفْعه نونٌ مكسورة بعد الألف نحو: تذهبانِ، ومفتوحة بعد الواو والياء نحو: تذهبونَ وتذهبينَ. وحَذْفُ هذه النون علامةٌ لجزمه نحو لم يذهبا، وعلامته للنصب نحو لن تذهبا، فإذا اتَّصل بهذه النون نون الوقاية، جاز حذفُها تخفيفاً وإدغامها في نون الوقاية والفكّ. ودون (ني) [أي دون اتصال نون الوقاية بنون الرفع] قد حُكِيَ حَذْفُها في النثر ما رُوِي من قول النبي ﷺ: (والذي نفس محمد بيده لا تَدْخُلوا الجنة حتى تُؤْمنوا ولا تُؤْمنوا حتى تحابُّوا) والأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون، لأن (لا) نافية، و(لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئاً، ومثال ذلك قول الراجز:

أبيت أسْري وتبيتي تدلكي وَجْهَك بالعنبر والمِسْك الذّكي

والأصل (تبيتين تدلُكين)، فحذف النون منهما دون ناصبٍ ولا جازم، ومنه قول أبي طالب:

فإن يَكُ قَوْمٌ سَرَّهم ما صَنَعْتُم سَتَحْتَلبوها لاقِحاً غير باهِل

فحذف الفاء والنون للضرورة»[٦].

= أشربْ غير مُسْتَحقب...) وجعلت النقطة علامة إشْمام». ويلحظ أن سيبويه لم يقل (إن ذلك ضرورة)، بل قال:(قد يُسَكِّن ويُشم). كما أنه لم يقل هذا في باب إعراب المضارع، بل في باب (الإشباع وغير الإشباع والحركة كما هي).

ينظر: سيبويه - الكتاب ٤: ٢٠٤

(٦) ابن مالك - شرح الكافية الشافية ١: ٢١-٢٢.

وبعد ابن مالك جاء تلامذته وشارحو كتبه وأتباع مذهبه النحويّ فتناقلوا أقواله وشواهده، حتى شاعَتْ في التراث النحويّ المتأخِّر.

ويلحظ أن ابن مالك لم يُجَوِّز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة بلا عاملٍ، وإنما حكَى ما تناهى إلى سمعه من رواياتٍ لعباراتٍ دون أن يُصْدر حكماً في ذلك.

٢- تحليل الشواهد ومناقشتها:

قلنا آنفاً إن ابن مالك حكى ما تناهى إلى سَمْعه من رواياتٍ لعباراتٍ حُذِفت فيها نون رفع الأفعال الخمسة بلا عاملٍ، ولكنه لم يجوِّز ذلك صراحةً، كما فعل بعضُ المحدَثين من المجوِّزين تصريحاً. ومع ذلك فسوف نستعرض تلك الروايات لشواهده ونناقشها لنرى إلى مدى صِحَّة قبولها أو ردِّها بالحجة والدليل، معتمدين قواعد علم أصول النحو.

والشواهد التي أوردها ابن مالك ومَن بَعْدَه من النحاة هي:

- بيت الرَّجَز:

أَبِيتُ أَسْري وتبيتي تَدْلُكي وَجْهَك بالعَنْبَر والمِسكِ الذَّكي

- بيت أبي طالب:

فإن يكُ قومٌ سَرَّهم ما صَنَعْتُم سَتَحْتَلِبوها لاقحاً غير باهِل

- ما رُوي عن رسول الله ﷺ من قوله:

«لا تَدْخلوا الجنَّة حتّى تُؤْمنوا...، ولا تؤمنوا حتَّى تحابُّوا».

- ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «كما تكونوا يُوَلَّى عليكم»

- قراءة في الآية ٦٤ من سورة الزمر: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ بتخفيف النون في (تأمرُوني)

• قراءة أبي عَمْرو في الآية ٤٨ من سورة القصص: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ بتشديد الظاء في (تَظَّاهرا).

• رواية أَثَر عمر بن الخطاب حين سَمِع رسولَ الله ﷺ يُنادي قَتْلَى بدر: «يا رسولَ الله كيف يَسْمَعوا وأنَّى يجيبوا».

فَلْنَتَفَحَّص هذه الشواهد متوناً وأسانيد، في ضوء قواعد أصول النحو كما قدَّمنا.

١ - بيت الرَّجز:

أَبيـــتُ أَسْري وتبيتـــي تَـــدْلُكي وَجْهَك بـالعَنْبر والمِسْك الـذَّكي[٧]

في هذا البيت - أو البيتين - كما يذهب دارسو الرَّجَز - يقارن الرَّاجز حاله بحال زوجته أو صاحبته، فهو يَضْرِب في الليل لكسبٍ أو حَرْب، في حين هي تتحلَّى وتتعَطَّر وترفل في عيشة ناعِمة.

وعلى هذا الرجز مآخذ:

الأول: أن هذا الرجز بيت مُفْرَد، لم يُرْوَ له سابق ولا لاحِق، وهذا وإن كان لا يقدح حتماً في صحَّة الاحتجاج به، لكنَّه يوجِّه الشبهة إلى أنه قد يكون مَصْنوعاً، لأن معظم الأبيات المفردة قد تكون كذلك.

الثاني: أنه مجهول القائل. ومن شروط الاحتجاج بقول أن يكون قائله معروفاً.

جاء في الاقتراح للسيوطي: «لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعْرَف

(٧) ورد هذا الرجز بحسب معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ص ٥١٥ غير منسوب، وذلك في المحتسَب ٢: ٢٢، خزانة الأدب ٣: ٥٢٥، التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١: ١١، همع الهوامع للسيوطي ١: ٥١، الدرر اللوامع للشنقيطي ١: ٢٧، حاشية ياسين على التصريح: ٧٦، ٣٣٢. كما ورد في الخصائص ١: ٣٨٨، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١: ٢٢ والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي الحنبلي ١: ١٠٢، وغيرها كثير...

قائله، صرَّح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف»[٨].

ولولا أن من رواته ابنَ جني، وهو ثقة في اللغة، لما كان البحث فيه يستحق العناء.

الثالث: أن ما عُلِّل به حذف نون الرفع في هذا الرجز هو الضرورة. وذلك قول ابن جني: «واستقرَّ الأَمْر فيه على أن حذف النون من (تبيتين) للضرورة»[٩]. وإليها أيضاً ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية له[١٠].

ولا يصح الاحتجاج بضرورةٍ تخالف ما هو أساسيّ مُحْكَم من القواعد.

الرابع: أن مما وُصِف به حذفُها النُّدْرةَ، كما ورد في شرح الرضي الأَستراباذي: «ونَدَر حذفها إلا للأشياء المذكورة [أي لوجود العامل أو التقائها بنون الوقاية] نظماً ونثراً، قال: أبيت أسري وتبيتي تدلكي...»[١١].

وبالندرة وصفَه ابن عقيل حيث قال: «ونَدَرَ حَذْفُها مفردةً مع عدم الملاقاة [بنون الوقاية] مثل: في الرفع نظماً نحو: وتبيتي تدلكي؛ أي: تبيتين تدلكين»[١٢]، أما الصبَّان فقد وصفه «بالقِلَّة»[١٣].

الخامس: يمكن عدُّ هذا الحذف مِن الشاذ بحَسَب تعريف السيوطي للشاذ حيث قال:«فَجَعَل أهلُ العربية ما فارق ما عليه بابُه، وما انفرد عن ذلك الباب شاذاً»[١٤].

---

(٨) السيوطي - الاقتراح في أصول النحو: ٢٧.

(٩) ابن جني - الخصائص ١: ٣٨٨.

(١٠) ابن مالك - شرح الكافية الشافية له ١: ٢٢.

(١١) الرضي الأستراباذي - شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٤.

(١٢) ابن عقيل - المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ١: ٣٢.

(١٣) الصَّبَّان - حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١:٢١٥.

(١٤) السيوطي - الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٠.

إننا نرى أن شاهداً اجتمع فيه جهالة القائل والانفراد والضرورة والندرة والشذوذ، لا يصلح أن يُقعَّد عليه حُكْمٌ ما، يَخْرقُ حُكْماً هو من أَقْيَس أحكام الإعراب في النحو.

٢ - البيتِ المنسوب لأبي طالب:

فإنْ يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صَنَعْتُمُ ستحتلبوها لاقِحاً غير باهِل[١٥]

ويتوجَّه على هذا البيت أمور:

الأول: لم يذكُر أحد من النحاة المتقدمين حتى القرن الهجري السابع هذا البيت ولا احْتَجَّ به. فهو لم يُذْكر إلا في مؤلفات ابن مالك وشروحها لتلامذته أو المتأخرين من النحاة.

الثاني: أن معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون الذي اعتمد ثلاثين مصدراً أساسيًّا ومئات المراجع الثانوية، لم يذكر هذا البيت. على أنه ذَكَر لأبي طالب خمسة أبيات من لاميّته المشهورة التي استقراها من السيرة النبوية لابن هشام وتاريخ ابن الأثير ودلائل الإعجاز للجرجاني وأمالي ابن الشجري[١٦].

الثالث: هل من المعقول أن يرتكب أبو طالب - شيخ عبد مناف المعروف ببلاغته التي وَرَّثها الإمام عليًّا بن أبي طالب - ضرورتين شعريَّتين في بيت واحد، بل في كلمة واحدة، وهما إسقاط فاء جواب الشرط وحذف نون الرفع

(١٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١: ٢٢ وفي الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي الحنبلي ١: ١٠٢ و....واللاقح هي الناقة التي قبلت اللقاح، والباهل: الناقة المتروكة بلا صرار يحلب منها من يشاء. والمعنى أن الشاعر يحذر قومه إن هم رَضُوا بما يقع لبني هاشم. والشاهد فيه عندهم حذف فاء جواب الشرط ونون الرفع في الفعل (سيحتلبوها)، أو (ستحتلبوها) كما في رواية أخرى.

(١٦) عبد السلام هارون - معجم شواهد العربية: ٣٠٨.

في كلمة (ستحتلبوها) دون عامِل نصب أو جزم؟

والرابع: وهو الأهم أن البيت الذي ورد في قصيدة أبي طالب في عتاب قوم من قريش ولومهم وتبصيرهم بما يترتَّب على تأليب قبائل العرب على أبناء عمهم بني هاشم هو:

فإن نَكُ قوماً نَثَّئِرْ ما صَنَعْتُمُ وتحتلبوها لَقْحَةً غير باهل[١٧]

وهذه الرواية للبيت تتوافق تماماً وقاعدة إعراب الأفعال الخمسة، فيكون الفعل (وتَحتَلبوها) معطوفاً على جواب الشرط المجزوم وهو فعل (نَثَّئر)، وعلامة جزمه حذف النون. وعليها يَبْطل قولهم عن حذف فاء جواب الشرط، إذ صار جواب الشرط هو فعل (نَثَّئر) الذي جُزِم، فَسقطت الحاجة إلى الفاء الرابطة للجواب.

ولا شَكَّ في أن سند هذا البيت في سيرة ابن هشام وابن كثير أقوى من سنده في كتب النحو، لأن سيرة ابن هشام أدَقُّ ضبطاً، إذْ هي مصدر أساسي من مصادر الحديث النبوي الشريف. وبهذا الضبط وَرد في الديوان المحقق[١٨].

وأما في مَتْن الرواية فلا خلاف في أنه إذا تعارضَتْ روايتان لقولٍ: إحداهما تَتَّفِق والقياس، والأخرى تنقضهُ، فالأَولى الأخذ بما يوافق القياس، يقول السيوطي: «إذا تعارَض [حُكْمان] مُجْتَمَعٌ عليه ومُخْتَلَفٌ فيه، فالأول أولى»[١٩].

٣- ما رُوِي عن رسول الله ﷺ: «لا تدخلوا الجنَّة حتى تُؤْمنوا ولا تُؤْمنوا حتّى تحابُّوا...»

---

(١٧) ينظر سيرة ابن هشام ١: ٢٩٧، والقصيدة تَمَّ كاملة في ١: ٢٩١، والسيرة النبوية لابن كثير ١: ٤٩٠.

(١٨) ديوان أبي طالب، تح عبد الحق العاني: ١٣٦. ونَثَّئر: نُدْرك ثأرنا.

(١٩) السيوطي - الاقتراح: ٨١.

ورَد هذا الحديث بثلاث روايات هي:

الأولى: «عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجَنَّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا...»

وهي رواية سُنَن أبي داوود، الحديث (٤٣٢٥) وسنن ابن ماجه، الحديث (٦٨).

الثانية: عن أبي هريرة: «والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا...».

وهي رواية شرح البخاري لابن بطال[٢٠]، وشرح صحيح مسلم للنووي[٢١]. وصحيح الجامع الصغير وزياداته[٢٢].

ويلحظ في هذه الرواية أن الفعل الأول (تدخلون)، جاء مرفوعاً بثبوت النون على القياس، وأن الفعل الثاني (تؤمنوا) جاء بحذف النون على غير القياس.

الثالثة: ولها ثلاثة مصادر:

أ- في شرح السنة للبغوي: «...عن يعيش بن الوليد عن مولى الزبير عن النبي ﷺ قال: والذي نفس محمد بيده لا تدخلون الجنَّة حتى تُؤمنوا ولا تؤمنون حتَّى تحابُّوا...»[٢٣].

ب- في كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي: «عن الأعمش بن أبي صالح عن أبي هريرة قال: والذي نفس محمد بيده لا تَدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تحابُّوا....»[٢٤].

---

(٢٠) ابن بطال - شرح البخاري ١٨: ١٥١، ١٩٧.

(٢١) النووي - شرح مسلم ١١: ٤٥ – ٤٦.

(٢٢) ناصر الدين الألباني - صحيح الجامع الصغير وزياداته ٣: ٤٩٦.

(٢٣) البغوي - شرح السنة ١٢: ٢٥٩.

(٢٤) محمد بن فتوح الحميدي - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ٣: ٢١١.

ج- في كتاب المُسْنَد المستخرَج على صحيح الإمام مُسْلم للهرَّاني: «عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله ﷺ: والذي نفس محمد بيده لا تَدخلون الجنَّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتّى تحابُّوا...»[٢٥]. أي إن المتن جاء وفق القياس النحوي.

نخلص مما سبق إلى أن هذا الحديث هو من الصِّحاح، ولكنه وَرَد بثلاث روايات:

- بثبوت النون في (لا تدخلون) و (لا تؤمنون) وهي على القياس النحوي.
- وبثبوت النون في الفعل الأول (لا تدخلون)، وحذفها في الفعل الثاني (ولا تؤمنوا)، على القياس في الأول ومخالفته في الثاني.
- وبحذف النون من الفعلين (لا تدخلوا ولا تؤمنوا) في الرفع بخلاف القياس. فعلى أيٍّ من متون هذه الروايات نقعّد لغويًّا ونحويًّا.

لا شكَّ في أن اللغوي يعتمد الرواية الأقيس في اللغة، لأنه إذا وردَتْ روايتان: الأولى تتَّفق والقياس اللغوي النحوي، والثانية تخالفه، فالأولى الأخذ بالرواية التي تَتَّفق والقياس. يقول السيوطي: «إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحهما، والترجيح في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن، فأما الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ..وأما الترجيح بالمتن، فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه»[٢٦].

كما أننا هنا أمام روايتين ينتج عنهما حُكْمان نحويان: أحدهما مُجْتَمَعٌ عليه، وهو ثبوت نون الأفعال الخمسة في الرفع، وثانيهما مُخْتَلَف فيه، وهو حذف هذه النون من دون عامل نصبٍ أو جزم، والحكم في هذا ما سبق ذكره من قول السيوطي:

(٢٥) الهرَّاني الأصبهاني - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ١: ١٤١.

(٢٦) السيوطي-الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٧.

«إذا تعارض حُكْمان مُجْتَمَعٌ عليه ومختلَف فيه، فالأول أولى»[٢٧]. ولا سيما أن الحكم الثاني ليس مختلفاً فيه فحسب، بل هو من باب الضرورة الشعرية أو النُّدْرة أو الشذوذ، وليس من الفصيح، ونحن «نعلم قطعًا غير شَكٍّ أن رسول الله ﷺ كان أَفْصَح الناسِ، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها»[٢٨]. ولا شكَّ في أن أشهر اللغات وأفصحها هو إثبات علامة الرفع في الفعل عندَ غياب عامل النصب أو الجزم.

٤ - ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: (كما تكونوا يولَّى عليكم).

وعلى هذه الرواية للحديث مآخذ:

الأولى: ليس لهذه الرواية ذكر في الصَّحيحَيْن وكتب السُّنَن.

الثانية: الكتب التي أوردت هذا الحديث وصفَته بالضعيف.

أ- ورد هذا الحديث في شُعَب الإيمان للبيهقي مع سنده، وقال: «وهذا مُنْقَطِع وراويه يحيى بن هشام، وهو ضعيف»[٢٩].

ب- وردت هذه الرواية في الجامع الصغير للسيوطي، وقال عنه: «ضعيف»[٣٠].

ج- أوْرَدَها صاحب (كشف الخَفاء)، وذكَر أنه جاء في رواية الحاكم مرفوعاً، وأخرَجه البيهقي منقطعاً، وأخرجه ابن جميع في معجمه، وقال: «وفي سَنَده مجاهيل»[٣١]. وجاء في موضع آخر من الكتاب نفسه أن السيوطي علَّل حَذْف النون بأنه «على لغةِ مَنْ حَذفها بلا ناصب أو جازم أو على أنه

(٢٧) السيوطي - الاقتراح في أصول النحو: ٨١.

(٢٨) المصدر السابق: ١٨.

(٢٩) البيهقي - شعب الإيمان ٦: ٢٢.

(٣٠) السيوطي - الجامع الصغير ٢: ١٦٧.

(٣١) إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني - كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢/ ١٢٦.

من تغيير الرواة»[٣٢].

د- جاء في فتاوى الأزهر على موقع وزارة الأوقاف المصرية: «حديث كما تكونوا يولَّ عليكم»... هذا الحديث رواه الديلمي. ورواه البيهقي عن أبي إسحاق السبيعي مُرسَلاً، أي سقطَ منه الصحابيّ، وهو حديث ضعيف»[٣٣].

وهكذا تختلف الأقوال في سنده ما بين مُرْسَل ومُنْقَطع ومرفوع، ولكنها تتفق جميعاً على أنه ضعيف.

هـ- ولكنْ ثمة روايةٌ جاءت في كتاب التيسير بشرح الجامع الصغير، وهي: «كما تكونوا يُوَلَّ عليكم. لَفْظُ روايةِ الديلميّ: كما تكونون يُوَلَّ عليكم أو يؤمَّرْ عليكم»[٣٤].

إذن نحن أمام روايتين لحديث ضعيف: إحداهما مخالفة للقياس شاذة عنه، والثانية موافقة له. ولا شكَّ في أن اللغوي في مثل هذه الحالة يعتمد الرواية الموافقة للقياس النحوي دون المخالفة له، لأنَّ من «شرط المقيس عليه ألا يكون شاذًّا أو خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه»[٣٥].

ولا يحقُّ لمجوِّزي الحذف الاحتجاج بروايتهم؛ ذلك أنه «إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقطَ به الاستدلال»[٣٦].

٥- **الأثر المرويّ عن عمر بن الخطاب**: (كيف يَسْمعُوا وأنَّى يُجيبوا):

فقد رُوي عن عمر بن الخطاب أنه حين سمع رسول الله ﷺ ينادي قَتْلى بدر

(٣٢) المصدر السابق ٢: ١٢٧.

(٣٣) فتاوى الأزهر على موقع وزارة الأوقاف المصرية-المكتبة الشاملة.

(٣٤) الحافظ زين الدين المناوي-التيسير بشرح الجامع الصغير ٢: ٤٣٤.

(٣٥) السيوطي - الاقتراح في علم أصول النحو: ٤١.

(٣٦) السيوطي - الاقتراح: ٢٩، والقول لأبي حيان الأندلسي.

من المشركين قال: «يا رسول الله كيف يَسْمعوا وأنَّى يُجيبوا وقد جَيَّفُوا؟ قال: والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمعَ لما أقول منهم ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا»(٣٧).

ورد هذا الحديث في صحيح مسلم عن أنس بن مالك، ولم يرد في صحيح البخاري، وإنما ذكره العيني شارح صحيح البخاري في معرض شَرْحه لحديث آخر نقلاً عن مسلم(٣٨).

ولكنَّ لهذا الحديث رواياتٍ أخرى عديدة تجري وَفْق القياس النحوي بإثبات نون الرفع في الأفعال الخمسة إذا تجردت من عوامل النصب أو الجزم. وهذه الروايات هي:

أ- جاء في مُسْند أنس بن مالك وهو الصحابي الذي رُوي عنه الحديث: «فَسَمِع عمر بن الخطاب قول النبيﷺ، فقال: يا رسول الله: كيف يسمعون وأنَّى يجيبون وقد جَيَّفوا؟ قال: والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمعَ لما أقول منهم، ولكِنهم لا يقدرون أن يجيبوا»(٣٩).

وهذه الرواية هامة لأنها مسنَدة لأنس بن مالك الذي ذكر مسلم أن الحديث رُوي عنه كما سمعه من النبي ﷺ.

ب- جاء في صحيح ابن حِبَّان وبسند مسلم نفسه: «... قال يا رسول الله كيف يسمعون قولك أو يجيبون وقد جَيَّفُوا؟ فقال: والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمعَ لما أقولُ منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا»(٤٠). وقال: صحيح على شرط مسلم.

(٣٧) مسلم بن الحجَّاج النيسابوري - الجامع الصحيح ٨: ١٦٣. وجَيَّفُوا: أَنْتَنُوا بعد أن ماتوا.
(٣٨) بدر الدين العيني - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٣: ١٠٤.
(٣٩) ابن الأثير - جامع الأصول من أحاديث الرسول ١: ١٦٠٦.
(٤٠) ابن حِبَّان - صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان ١٤: ٤٢٣.

ج- جاء في الجامع لأحكام القرآن: «... فسمع عمر قول الرسول ﷺ فقال: يا رسولَ الله كيف يَسْمَعون وأنَّى يُجيبون وقد جَيَّفوا...»[٤١].

د- جاء في كتاب الفَتاوى الكبرى لابن تيميَّة: «كما ثبَت في الصحيحين عن النبي... فسَمِع عمر، فقال يا رسول الله كيف يسمعون وأنَّى يجيبون وقد جَيَّفُوا...»[٤٢].

هـ- وجاء في الجمع بين الصحيحَيْن «... فسمع عمر قول الرسول ﷺ، فقال: كيف يَسْمعون وأنى يُجيبون وقد جَيَّفوا...»[٤٣].

و- وكذا جاءَ في جامع الأصول من أحاديث الرسول[٤٤] وفي البدر المنير[٤٥] وفي إحياء علوم الدين[٤٦] والأحكام الشرعية الكبرى[٤٧].

والعَجَب لا ينقضي من أن يصح بناء حكم نحوي اعتماداً على روايةٍ لحديثٍ نبوي جاءت معظم الروايات مخالفةً لها في متنه ومُتَّفقةً معها في سنده. والذي نراه أن الدليلَ اللغوي في تلك الرِّواية التي ورَدَت بحذف نون الرفع في الأفعال الخمسة دون عامل نصب أو جزم مخالِفةً للقياس، هو دليلٌ غير صحيح، ما دامت قد تواردَت الروايات على خلافِها، متوافقةً والقياس النحوي.

٦ - قراءة الآية (٤٨) من سورة القصص: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ بتشديد الظاء أي (تَظَّاهرا) من قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ

(٤١) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ١٥: ٤٢٣.
(٤٢) ابن تيميّة - الفتاوى الكبرى ٣: ٦٠ وكذا في مختلف كتب ابن تيميَّة.
(٤٣) محمد بن فتوح الحميدي - الجمع بين الصَّحيحين ٢: ٤٩٢.
(٤٤) ابن الأثير - جامع الأصول من أحاديث الرسول ٨: ٢٠٤.
(٤٥) ابن الملقن الشافعي - البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير ٥: ٢٤٠.
(٤٦) الغزالي - إحياء علوم الدين ١: ٣٠٢.
(٤٧) ابن الخراط الأندلسي - الأحكام الشرعية الكبرى ٢: ٥٤١.

مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ وفي تلك القراءة نَظَر. ذلك أنني لم أجِد قراءة (تَظَّاهرا) بتشديد الظاء، التي احتج بها بعضُهم[٤٨] إلا في موضعين:

الأول: وَصَفها بالشذوذ؛ قال أبو حيان الأندلسي: «وفي قراءة شاذَّة (قالوا ساحران تظَّاهرا)، أي: ساحران تَظَّاهران، فأدغم التاء في الظاء»[٤٩].

الثاني: وصفها بالسَّهو والغَلَط: جاء في مقدمة كتاب النشر في القراءات العشر: «ومثال ما نَقَله ثِقَةٌ لا حُجَّة له في العربية، ولا يصدر مثل هذا إلا على وَجْه السَّهو والغَلَط وعدم الضبط ومعرفة الأئمة والحُفَّاظ الضابطين، وهو قليل جدًّا، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه... ما رواه أبو علي العطار عن العباس عن أبي عمرو: (ساحِران تَظَّاهرا)، بتشديد الظاء، والنظر في ذلك لا يَخْفى»[٥٠].

ونرى أن الاحتجاج بهذه القراءة لا يصح، لاعتبارين:

الأول: أن القراءة المحتجّ بها هي قراءة شاذة على حدِّ تعبير أبي حيان الأندلسي، أو هي سَهوٌ وغَلَط، على حدِّ تعبير مُراجِع كتاب النشر في القراءات العشر. وما كانت كذلك لا يُعْتمد عليها في تقرير اجتهاد يتعارض والقياس، ليخرق قاعدتين ثابتتين في النحو العربي، وهما قاعدة علامات الإعراب الفرعية في الأفعال الخمسة، وقاعدة عمل النواصِب والجوازِم.

الثاني: لا يبعد أن يكون قد وقع تداخلٌ في قراءة الآيتين اللتين وردت فيهما

(٤٨) مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة - في أصول اللغة ٤: ٥٥٢.

(٤٩) أبو حيان الأندلسي - أو كشاف الضرب من كلام العرب: ٨٤٥.

(٥٠) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - تح محمد الضبَّاع - المقدمة ١: ٢٧.

كلمة (تظاهرا)، وهما قوله تعالى في سورة (القصص ٤٨)[٥١]: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾، والفعل هنا ماضٍ لا وجه لتشديد ظائه، وقوله تعالى في سورة (التحريم ٤) : ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾، والفعل هنا مضارع أصله (إنْ تَتَظاهرا)، «أرادوا (تَظَّاهرا)، فأدْغَموا التاء في الظاء»[٥٢]

٧- قراءة الآية (٦٤) من سورة الزمر: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾.

جاء في كتاب السبعة في القراءات : «واخْتَلَفُوا في قوله (تأمُرُوني أَعْبُد) :

- فقرأ نافع وابن عامر (تَأْمُروني) بتخفيف النون. قال عبد الله بن أحمد بن ذكوان: كذلك وجدتها في كتابي عن أيوب، وفي حفظي (تأمُرونَني) بنونين.
- وقرأ ابن هشام عن ابن عامر بنونين [أي تأمُرُونَني].
- وقرأ ابن كثير: (تأمُرونِّيَ) مشدَّدة النون ومفتوحة الياء.
- وقرأ الباقون: (تأمُرونِّيْ) مشدَّدة النون ساكنة الياء»[٥٣].

إذن نحن أمام ثلاث قراءات:

- قراءة (تأمُرُونِّي) بتشديد النون، أي بإثبات نون الرفع وإدغامها بنون الوقاية وهي قراءة الأكثرية. وبها كتبت في مصاحِفنا وهي متفقة والقياس النحوي.
- قراءة (تأمُرُونَني) بإثبات نون رفع الأفعال الخمسة وبعدها نون وقاية وهي مُتَّفقة والقياس النحوي أيضاً.

---

(٥١) ثمة قراءة أخرى لكلمة (سِحْران) وهي (ساحران). ينظر: ابن خالويه - الحجة في القراءات السبع ١: ٢٠٢.

(٥٢) ابن خالويه - الحُجَّة في القراءات السبع ٢: ٢٦٨.

(٥٣) ابن مجاهد - السبعة في القراءات ١: ٥٦٣.

- قراءة (تأمُروني) بنون واحدة، أي إن ثمة نوناً محذوفة.

وقد قدَّر بعض النحاة أن النون المحذوفة هي نون الرفع، وقدَّر آخرون أن المحذوفة هي نون الوقاية. جاء في إتحاف فضلاء البشر: «والمختار أنها نون الرفع، وقيل نون الوقاية»(٥٤).

إذا كانت المحذوفة نون الوقاية على أحد القولين، فلا خَرْقَ لقاعدة إعراب الأفعال الخمسة، إذْ ثَبَتَتْ نون الرفع لعدم الناصب والجازم.

أما إذا قُدِّر أنَّ المحذوفة هي نون الرفع على القول الآخر، فعندئذٍ تُخرق قاعدة إعراب الأفعال الخمسة.

ولكننا نذهب إلى أن المحذوف من هذا الفعل هو نون الوقاية وذلك لأمور:

الأول: أن نون الرفع علامة إعرابية، والإعراب خاصيَّة أصيلة من خصائص العربية، وحذف علاماته دون عامل يُخِلُّ بهذه الخاصيَّة الثابتة، وفي إثباتها صَوْنٌ لهذه الخاصيَّة.

الثاني: أن الغرض من نون الوقاية هو حماية الحرف الأخير من الفعل من الكسر عند التقائه بياء المتكلِّم، لأن الفعل لا يقبل الكسر مثل: (أمَرَني ويأمُرني). ولكن، وفي حالة الفعل الذي نبحث فيه وهو فعل (تأمروني)، فإن النون في آخر الفعل (تأمرون) ليست حرفاً من الفعل، بل هي علامة إعراب فرعيَّة تنوب عن علامة الرفع الأصلية وهي الضمَّة. والمعروف أن علامة الإعراب في الأسماء لا تحذف عند التقائها بياء المتكلم، بل تُقَدَّر وتبدَّل بها حركةٌ أو علامة تناسب الياء، ففي قولنا (هذا كتابِي) غُيِّرت حركة أو علامة الإعراب على الباء – وهي الضمَّة – إلى كسرة لتناسب ياء المتكلم. وبالنظر

(٥٤) الدمياطيّ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١ :٦٧٤.

لحُرْمة علامة الإعراب فإن بعض المعربين يقدِّرون نيابة الكسرة الأصلية عن الكسرة المجتلَبة لمناسبة الياء، فيقولون في مثل (من كتابي) : كتاب: اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة المقدَّرة على ما قبل آخره لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، أي إنهم قَدَّروا كَسْرة بدل كسرة، لكي لا يخرقوا قاعدة نحوية تقول: إن الإعراب أَثَرٌ يجلبه العاملُ على آخر الكلمة.

الثالث: أن نون الوقاية قد حُذفت جوازاً في بعض أسماء الأفعال أو الحروف، كما في (ليتي) من ليتني، و(لعلِّي) من لَعَلَّني، و(قَدي) من قَدْني. كما سُمِع حذفها ممَّا اتصلت به من حرفي الجرّ (مِنْ وعَنْ) في قول الراجز: – إن صحَّت الرواية –

أيُّهـــا الـــسائل عَـــنْهم وعَنِـــي لـست مـن قَـيْسٍ ولا قـيسٌ مِنِـي

وعلى هذا فالاحتجاج بهذه القراءة غير المشهورة وغير المُتَعالَمة لا يصح الاعتماد عليها في الخروج على قاعدة قياسيَّة ما دامت القراءات الأخرى – وهي الغالبة – تتوافق والقياس، وما دام يمكن تخريج هذه القراءة على وَجْه موافق للقياس، بأن ما حُذِف من (تأمروني) هو نون الوقاية لا نون الرفع.

نخلص من كُلِّ ما تقدَّم إلى أن كلَّ الأدلَّة التي احتجَّ بها مجوِّزو حذف نون رفع الأفعال الخمسة بلا عامل نصب أو جزم هي أدلَّة لم تثبت أمام المناقشة والمحاكمة، لأنه لا يجوز أن يؤدي قياس جديد إلى خلاف ما عليه القياس الثابت؛ يقول ابن جني: «إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثمَّ سمعْتَ العربَ قد نطقَتْ بشيء آخر على قياس غيره، فدَع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه»[٥٥] وهذا يُشبه ما في علم أصول الفقه، من نَقْض الاجتهاد إذا بان النصُّ بخلافه.

(٥٥) ابن جني - الخصائص ١: ١٢٥.

وإلى مثل هذا ذهب ابن السرَّاج (٣١٦هـ) الذي وصف بأنه «عقَّل النحو» في قوله: «واعْلَم أنه ربما شَذَّ الشيءُ عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطَّرَدَ في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذُّ منه فلا يَطَّرِد في نظائره، وهذا يستعمَل في كثير من العلوم، ولو اعْتُرِض بالشاذ على القياس المطرَّد لبَطَل أكثر الصناعات والعلوم. فمتى وَجدْتَ حرفاً مخالفاً لا شَكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلمْ أنه شاذّ، فإذا سُمع ممَّن تُرضى عربيَّته فلا بُدَّ من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا وجهاً من الوجوه أو استهواه أَمْرٌ غَلَّطه»(٥٦).

وإذا ما عُدَّ بَعْضُ ما مَرَّ من الأدلة والشواهد ضرورةً، فقد ذهب معظم العلماء إلى عدم جواز القياس على الضرورة، نذكر منهم السيوطي الذي قال معلقاً على البيت: «... وتبيتي تدلكي»:

«ولا يُقاس على شيءٍ من ذلك في الاختيار»(٥٧) ولعله يريد أنه إذا ألجأت الضرورة إلى مثل ذلك فلا يصح القياس عليها في السعة وعَدَمِ الضرورة.

أما من المحدَثين، فهذا ما ذهب إليه النحوي الكبير عباس حسن، فبَعد أن ذكرَ هذه اللغة التي رُوي بها الحديث: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...» قال: «وليس من السائغ اتِّباعُ هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد في بعض النصوص القديمة»(٥٨).

وفي الختام، فإن ما أدَّى إليه البحثُ، وقادت إليه المناقشة هو أنه **لا يجوز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة من دون عامل نصب أو جزم**، وبه نقول.

اللهم عَلِّمنا ما ينفعنا وانْفَع بما عَلَّمْتَنا ■

(٥٦) ابن السراج – الأصول في النحو ١: ٥٦ - ٥٧.

(٥٧) السيوطي – همع الهوامع ١: ١٢٩.

(٥٨) عباس حسن – النحو الوافي ١: ١٨٠.

المصادر والمراجع

- أبحاث مؤتمر تيسير النحو - مجمع اللغة بدمشق - دمشق (٢٠٠٢).
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - الدمياطي - تح أنس مهرة دار الكتب العلمية - لبنان (١٩٩٨).
- الأحكام الشرعية الكبرى - ابن الخراط الأندلسي - تح أبو عبد الله حسين ابن عكاشة - مكتبة الرشد - الرياض - ط١ (٢٠٠١).
- إحياء علوم الدين - أبو حامد الغزالي - دار المعرفة - بيروت [د.ت].
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي - تح د. رجب عثمان محمد - مراجعة د. رمضان عبد التواب - الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١(١٩٩٨).
- الأصول في النحو - ابن السرَّاج - تح د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ (١٩٨٨).
- الاقتراح في علم أصول النحو - السيوطي - دار المعارف - سورية - حلب (د.ت).
- البدر المنير - ابن الملقِّن الشافعي - تح مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال - دار الهجرة للنشر والتوزيع - ط١ (٢٠٠٤).
- التيسير بشرح الجامع الصغير - المناوي زين الدين - دار النشر مكتبة الإمام الشافعي - الرياض ط٣(١٩٨٨).
- جامع الأصول من أحاديث الرسول - ابن الأثير - تح عبد القادر

الأرناؤوط. الناشر: مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان – ط١ (١٩٦٩ – ١٩٧٢).

- الجامع الصحيح المُسَمَّى صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – دار الجيل الجديد ودار الآفاق الجديدة – بيروت (د.ت).
- الجامع الصغير – السيوطي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت (د.ت).
- الجامع لأحكام القرآن – القرطبي – تح هشام سمير البخاري – عالم الكتب – الرياض ط٢ (٢٠٠٢).
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم – الحميدي محمد بن فتوح – تح.د. علي حسين البواب – دار ابن حزم – بيروت – ط٢ (٢٠٠٢).
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني – الصَّبَّان – دار إحياء الكتب العربية – مصر (عن المكتبة الشاملة).
- الحجّة في القراءات السَّبْع ابن خالويه – (عن موقع مكتبة مشكاة).
- الخصائص – ابن جنِّي – تح محمد علي النجار – عالم الكتب – بيروت (د.ت).
- ديوان أبي طالب – أبو طالب – تح عبد الحق العاني–كوفان للنشر – المملكة المتحدة – لندن [١٩٩١].
- السبعة في القراءات – ابن مجاهد – تح د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة (١٤٠٠)هـ.
- السيرة النبوية – ابن كثير – (عن موقع يعسوب).
- السيرة النبوية – ابن هشام – تح السَّقا والأبياري والشبلي – مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٩٣٦).

- شرح الرضي على الكافية – الرَّضي الأَستراباذي – (عن موقع يعسوب).
- شرح السنَّة – البغوي – تح شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت – ط٢ (١٩٨٣).
- شرح الكافية الشافية – ابن مالك – تح أحمد يوسف القادري – دار صادر بيروت ط١ (٢٠٠٦).
- شرح صحيح البخاري – ابن بَطَّال – تح تميم ياسر بن إبراهيم – مكتبة الرشد – السعودية – الرياض ط٢ (٢٠٠٣).
- شرح مسلم – النَّووي –دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان (١٩٨٧).
- شُعَب الإيمان – البيهقي – تح محمد السيد البسيوني – دار الكتب العلمية بيروت – ط١ (١٤١٠هـ).
- صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان – ابن حِبَّان – تح شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ (١٩٩٣).
- صحيح الجامع الصغير وزياداته – الألباني ناصر الدين – الناشر : المكتب الإسلامي، إعداد موقع روح الإسلام.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري – العيني بدر الدين – موقع مُلْتقى أهل الحديث.
- الفاخر في شرح جمل الناصر – البعلي محمد بن أبي الفتح – تح د. ممدوح محمد خسارة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ط١ (٢٠٠٢).
- الفتاوى الكبرى – ابن تيميَّة – دار المعرفة – بيروت ط١ (١٩٨٦).
- في أصول اللغة – مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- الكتاب – سيبويه – تح عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت (د.ت).

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس – الجراحي العجلوني – دار إحياء التراث العربي (د.ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد – ابن عقيل – تح د. محمد كامل بركات – مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرَّمة – ط٢ (٢٠٠١).
- المسند المستخرج على صحيح مسلم – الهراني الأصبهاني – تح محمد حسن الشافعي – دار الكتب العلمية – بيروت (١٩٩٦).
- النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف بمصر (د.ت).
- النشر في القراءات العشر ابن الجَزَريّ – تصحيح ومراجعة محمد علي الضبَّاع (عن موقع مشكاة الإسلامية).
- هَمْع الهوامع شرح جمع الجوامع (عن موقع مكتبة مشكاة الإسلامية) – السيوطي.

* * *